دراسة تحليلية لظاهرة التعثر المالى لعملاء بنك التنمية والائتمان الزراعى (بمحافظة الدقهلية)

دكتور/ نظير رياض محمد
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية التجارة - جامعة المنصورة .

مقدمة البحث

تمهيد:

لم تعد ظاهرة التعثر المالى قاصرة على الأفراد أو المؤسسات أو الشركات ولكن تعدت هذا النطاق لتصل إلى المستوى الدولى وأصبحت الكثير من الدول وعلى الأخص الدول النامية فى موقف بالغ الصعوبة يزداد يوما تلو الآخر، والدارس لظاهرة التعثر المالى على المستوى الدولى يلاحظ العديد من الحقائق من أهمها مايلى [1] :

١-تصاعد حجم الديون عاما تلو الأخر حيث كانت عام ١٩٨٠ حوالى ١١٩٠ مليار دولار لتصل حوالى ١٥٠٠ عام ١٩٩٠ بزيادة ١٢٦% بالقياس لسنة الأساس ، ثم قفزت فى منتصف التسعينيات إلى ٢٠٠٠ مليار دولار بزيادة تصل ١٦٨% من سنة الأساس.

٢-تخصص الدول المدينة - أغلبها مالم يكن جميعها من الدول النامية - حوالى نصف ناتجها القومى لخدمة الدين مما يفقدها القدرة على خدمة خطط وبرامج التنمية بها.

٣-تقدمت بعض الدول بالعديد من المقترحات للحد من هذه الظاهرة وتراوحت هذه الإقتراحات بين الإسقاط الكلى أو الإسقاط الجزئى أو تخصيص ١% من الناتج القومى للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية لحل هذه المشكلة.

ولقد ظهرت مشكلة التعثر فى ظل مجموعة من الظروف والسياسات التى سادت المناخ الإقتصادى فى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتى ألقت بظلالها على مختلف قطاعات الإقتصاد القومى بصفة عامة ، وعلى الجهاز المصرفى بصفة خاصة ، ولقد ظهرت المشكلة بعد توقف عدد كبير من العملاء عن سداد التزاماتهم قبل البنوك . وهو الأمر الذى استوجب إعادة النظر فى السياسات المتبعة لسرعة احتواء المشكلة وحتى لا يؤدى تأجيلها أو التقليل من أهميتها إلى الدخول فى سلسلة من المشاكل والأزمات تؤثر على مناخ الإستثمار وعلى دور الجهاز المصرفى بمختلف وحداته.

وتواجه العديد من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مشاكل وصعوبات مالية مختلفة ولكى تستطيع مثل هذه الشركات الإستمرار فى العمل والإنتاج بشكل إقتصادى فيجب التعرف على مقدمات هذه الصعوبات وأسبابها والحلول الممكنة لمواجهة هذه الصعوبات لتقليل احتمالات وقوع التعثر [٢] .

إن دراسة هذه الظاهرة فى قطاع البنوك فى حينها تجعلنا نكتشف ومبكرا احتمال وقوع ظاهرة التعثر المالى وبالتالى يسهل علاجها فى مراحلها الأولى قبل أن يستفحل أمرها وتهدد حياة البنك بالخطر ، وهو ما يطلق عليه الإنذار المبكر للتعثر Early Warning Signal [٣]

وعلى المستوى القومى نرى أن ظاهرة التعثر تزداد يوما بعد الأخر مما يضر بالإقتصاد القومى بصفة عامة وقطاع البنوك بصفة خاصة ، ويوضح الجدول التالى حجم هذا التزايد فى القروض والسلفيات واجبة السداد.

جدول رقم (١)

حجم القروض والسلفيات الممنوحة

وحجم القروض والسلفات واجبة السداد

خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧

السنة	حجم القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	حجم القروض والسلفيات واجبة السداد	النسبة المئوية
١٩٩٠	٣٣٩٥٢	١٣٥٨	٣,٩
١٩٩١	٤٣٤٣٧	١٦١١	٣,٧
١٩٩٢	٤٠٤٢٤	١٨٤٢	٤,٥
١٩٩٣	٤٩٦١٧	٢٨٥٠	٥,٧
١٩٩٤	٥٩٦٧٤	٥٥٨٠	٩,٤
١٩٩٥	٦٩٥٠٠	٧٩٢٣	١١,٤
١٩٩٦	٨٠٣١٢	١٠٦١٠	١٣,٢
١٩٩٧	٨٩٤٦٠	١٢٩٥٠	١٤,٥

المصدر: البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، الفترة من ١٩٩٠ -١٩٩٧.

الدراسة الإستطلاعية ومجال التطبيق:

تأسس بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٣١" باسم بنك التسليف الزراعى " برأسمال قدره مليون جنيه مصرى ، وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٠٥ ليحول البنك الى " المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى " وختاماً بصدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦بتحويل هذه المؤسسة إلى هيئة عامة قابضة تحت اسم " بنك التنمية والإئتمان الزراعى " (٤) .

وخلال هذه المراحل المتباينة تطور نشاط البنك ورأس ماله ، فبعد أن كان مليون جنيه عام ١٩٣١ أصبح مليار وأربعمائة مليون جنيه عام ٢٠٠٢ (٥).

ومع هذا التطور الكبير توسعت فروع البنك وزادت من ٦ فروع مع بداية نشأته إلى أن وصلت إلى ١٦٩ فرعا يتبعها ١٤٣٠ بنك قرية عام ٢٠٠٢ (٦). ومع هذا التزايد فى رأس المال والفروع تنوعت التسهيلات الإئتمانية المقدمة لتنمية القطاع الزراعى والريفى وتزايد عدد العاملين بالبنك ليصل إلى ٣٢١٥٣عامل (٧) .

وتحقيقا لهدف البنك وتمشيا مع السياسة العامة للدولة بالتوجه لآلية السوق وتقليل القبضة الحديدية للدولة على النشاط الزراعى ، توسع البنك فى مجالات الإقراض فى العديد من المجالات لخلق فرص عمل ودعما للمشروعات الزراعية والاستثمارية بالريف بعد أن كان قاصرا على المشروعات الزراعية فقط ويمكن توضيح هذه المجالات من خلال الجدول التالى :

جـدول رقم (٢)

مجالات الإقراض المتاحة لدى

بنك التنمية والإئتمان الزراعى

مجـــال القـــرض	التوصـــــــــيف
قروض الإنتاج النباتي	توفير القروض النقدية بنسبة ١٠٠% من تكاليف الإنتاج الفعلى للمحاصيل الزراعية.
قروض الزراعات المحمية	توفير القروض لإنشاء وتشغيل الأنفاق والصوب.
قروض التنمية الريفية	توفير القروض للمجالات المرتبطة بالزراعة مثل تجارة السلع الزراعية/ مصانع العصائر / مصانع الأعلاف / المجازر الصغيرة / مصانع طحن الغلال / مصانع ضرب الأرز / المخابز الريفية / مشروعات الدواجن / مشروعات الماشية / مشروعات المناحل / دبغ الجلود / مصانع الألبان ومشتقاته.
قوض الميكنة الزراعية	توفير قروض للتجارة فى الآلات الزراعية وصيانتها وخدماتها.
قروض استصلاح الأراضى	توفير قروض لاستصلاح الأراضى الصحراوية والبور.
قروض استزراع الأراضى الجديدة	توفير القروض لزراعة الأراضى الجديدة.
قروض الصرف المغطى	توفير القروض لمد شبكات الصرف المغطى فى باطن الأرض.
قروض لتطوير نظام الـــرى	حفاظاً على الثروة المائية يتم منح قروض لتطوير نظم الرى كالرى بالرش أو بالتنقيط .
قروض الآبار الجوفيـــة	توفير القروض اللازمة لحفر الآبار ورفع المياه.
قروض منشآت لازمة لأعمال الإستصلاح	منح القروض لكافة المشروعات التى تساعد فى الإستصلاح والإستزراع.

المصـــدر: إعداد الباحث من سجلات إدارة الإئتمان ببنك التنمية والإئتمان الزراعى.

ومع تزايد نشاط البنك وتعدد مجالات الإقـــراض مسـايرة لأهـداف البنـك وتوجهات الدولة تزامن ذلك مع اشتداد حدة المنافسة والتوجه نحو الخصخصة وآليـــة السوق وعصر العولمة وما صاحبه من تقدم أساليب الإنتاج والنقل والإتصالات وإلغاء الحواجز التجارية (٨) .

وإن كانت الشركات الكبيرة قابلت العديد من الصعوبات والمشاكل لمواكبة هذه المتغيرات ولازالت تزداد معاناتها حتى تتكيف مع الأوضاع العالمية الجديـدة ، إلا أن المشروعات الصغيرة لم يستطع الكثير منها مواجهة مثل هذه التحديات ، ويرجع ذلـك إلى خصائص المشروعات الصغيرة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة كما هو موضـــح بالجدول التالى (٩) :

جـــــدول رقـــم (٣)

الفروق بين المشروعات الصغيرة والكبيرة

م	المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة
١	قلة التمثيل المؤسسى.	زيادة التمثيل المؤسسى.
٢	البعد عن صناع ومتخذى القرارات.	القرب من صناع ومتخذى القرارات.
٣	تغلب عليها الملكية الفردية.	تأخذ أشكال أخرى متعددة.
٤	تركز فى الأســواق الواقعــة فــى نطاقها الجغرافى .	يتسع سوقها داخليا وخارجيا.
٥	حساسة لعناصر البيئة الإقتصاديـــة المحلية.	حساسة لتقلبات السياسات المالية والإقتصادية.
٦	تعتمد على أسواق الإئتمـــان غـــير الرسمى.	تركز على الإئتمان الرسمى.

Source:

- Private sector Development in Egypt : The Status and the challenges, (A World Bank Report , 1994, P. A.1.

مشكلة البحـــث :

كان لتأثير هذه الظروف أبعد الأثر على المنشآت الصغيرة ومنها مـــالم يستطع مسايرتها أو التكيف معها لظروف بعضها داخلى غير مناسب تفاعل مـــع أخر خارجى غير مناسب فظهرت العديد من حالات التعثر ، لم يكن عملاء بنـــك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظـــة الدقهلية بعيدين عن هذه الظـــروف وتلـــك الملابســـات (١٠) ، فتعددت حالات التعثر كما هو موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (٤)

فترات التعثر وعدد العملاء المتعثرين خلالها

فترات التعثر المالى	١٩٩٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٢
عدد العملاء المتعثرين بكل فترة	٨١٥	٤٧٥	١٠٥٠	٥٢٧
عدد العملاء المجمع للمتعثرين	٨١٥	١٢٩٠	٢٣٤٠	٢٨٦٧

المصـــــدر: إعداد الباحث من سجلات إدارة الإئتمان ببنك التنمية والإئتمان الزراعى.

وترتب على تزايد العملاء المتعثرين أن تزايد الأموال المتعـــثر فيـــها بشـــكل متزايد انعكاساً للعديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية والتى شاركت فيـــها العديد من الأطراف ، ويمكن توضيح حجم هذه الأموال من خلال الجدول التالي :

جـــدول رقـــم (٥)

فترات التعثر وحجم الأموال المتعثرة

فتـــرات معالجـــة التعـــثر	١٩٩٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٢
حجم الأموال المتعثرة بالمليون	٢٢	١٣	٢٨	٣٤
حجم الأموال المتعثرة المجمعة	٢٢	٣٥	٦٣	٩٧

المصـــــدر: إعداد الباحث من سجلات إدارة الائتمان ببنك التنمية والائتمان الزراعي.

والمتأمل فى الجدول السابق يتضح أن نسبة الأموال المتعثر فيـــها المجمعـــة خلال الفترات الأربعة تتزايد بشكل كبير فقد وصلت هذه النســـبة عـــام ٢٠٠٢ إلـــى ٤٤٠% من سنة الأساس .

أهـــداف البحـــث :

١- تحديد مفهوم التعثر لدى العاملين ببنك التنميـــة والائتمـــان الزراعـــي .
٢- تحديد مجموعات الأسباب المؤديـــة إلـــى التعـــثر وترتيبـــها (أســـباب ترجع للبنك وأسباب ترجع للعميل وأسباب ترجـــع للمشـــروع وأســـباب ترجع للبيئة) ومجموعة الأسباب الداخلـــة تحـــت كـــل مجموعـــة مـــن المجموعات الأربعة الســـابقة .
٣- تحديد مجموعات المتغيرات التـــى تؤخـــذ فـــى الحســـبان عنـــد فتـــح الائتمان والعوامل الداخلة تحت كـــل مجموعـــة ..
٤- تحديـــد مظـــاهر أو أعـــراض التعـــثر المـــالى والحلـــول المقترحـــة والعوامل المؤثرة فى اختيار الحـــل .

فـــروض البحـــث :

الفرض الأول :

لا يوجد اختلاف معنوي بين مفردات العينة حول مفهوم التعثر المالي.

الفرض الثاني :

لا يوجد اختلاف معنوي بين مفردات العينة حول :

١- مجموعات المتغيرات التى تؤخذ فى الحســـبان عنـــد فتـــح الائتمـــان والمتعلقة بـــ (العميل – البنـــك – المشـــروع – التســـهيل الائتمـــاني – البيئـــة).
٢- العوامل المؤثرة في القرار الائتمـــــاني داخـــل كـــل مجموعـــة مـــن المجموعات الســـابقة .

الفرض الثالث :

لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء مفردات العينة حول :

١- مجموعات الأسباب المؤدية إلي التعثر والتى ترجع إلـــى (العميـــل – البنك – المشروع – البيئة) .

٢- الأسباب المؤدية إلى التعثر داخل كل مجموعة من المجموعات السـابقة وترتيبها .

الفرض الرابع :

لا يوجد اختلاف معنوي فى الأهمية النسبية بين مفردات العينة حول :

١- مقدمات وأعرض التعثر .

٢- الحلول المقترحة لعلاج التعثر .

٣- العوامل المؤثرة فى اختيار العلاج .

أهميـــة البحـــث :

تعتبر قضية الديون المتعثرة من القضايا المؤثرة والحساسة التى فرضت نفسها على القطاع المصرفى بمختلف أشكاله فى ظل ظروف اقتصاديـــة متداخلـــة ومعقـــدة وصعبة ، تزامنت مع ظروف إدارية وسلوكية مماثلة حالت دون تدارك هذه الظـــاهرة فى الوقت المناسب الأمر الذى أدى إلى تزايد حجمها بصورة غير مسبوقة .

ولذلك فإن الاهتمام بظاهرة التعثر المالى يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لبنـــك التنمية والإئتمان الزراعى كطرف دائن للعديد من الأسباب ، يرى البـــاحث أن مـــن أهمها:

١-يمثل حجم الديون المتعثرة أموالا معطلة لايتاح للبنك استثمارها أو توظيفـــها وتزداد هذه الأموال فترة تلو الفترة .

٢-أن الديون المتعثرة تظهر موقفا ماليا غير حقيقى للبنك ويزداد الأمر صعوبـــة وخطورة إذا ما اتخذت قرارات انطلاقا من هذا المركز غير الحقيقـــى مثـــل حساب الاحتياطيات والمخصصات وتوزيعات الأرباح وغيرها.

٣-تزداد خطورة هذه الظاهرة مع مرور الوقت دون حلول جذرية والإبقاء على الحلول الوقتية أو المسكنة.

٤-قد يلجا البنك إلى الحد من منح الإئتمان أو تشديد شروطه لتقليل حالة التعثر المستقبلى الأمر الذى يؤدى فى غالب الأمر إلى وجود أموال عاطلة لدى البنك وعدم الوصول إلى المستهدف ووجود فجوة بين الموارد والاستخدامات .

٥-تشغل هذه الظاهرة بال الإدارة العليا بصورة كبيرة الأمر الذى يؤثر بشكل مباشر على تفرغ الإدارة العليا للعديد من الأمور والقضايا المصرفية التطويرية.

٦-يصعب على بنك التنمية والإئتمان الزراعى بصفة خاصة اتخاذ إجراءات جذرية قانونية كبيع الضمان أو سجن المدين للعديد من الأسباب أهمها الشق السياسى لأن هذه الظاهرة تمس الآلاف من الزراع والملاك وأصحاب الأراضى ، وصلت خلال المراحل الأربعة إلى ٣١٢٥ عميل مع بداية المرحلة الرابعة ٢٠٠٢ (١١) .

٧-زيادة تكاليف استرداد أموال البنك لدى العملاء المتعثرين وخاصة فى حالة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء المتعثرين.

٨-إن علاقة بنك التنمية والإئتمان الزراعى بعملائه تتسم بالاستمرارية والخصوصية حيث يتم عن طريق الفروع فى القرى نمو هذه العلاقة ، وبالتالى يصعب على البنك فى ظل هذه العلاقة اتخاذ الإجراءات القانونية .

ومشكلة التعثر المالى ببنك التنمية والإئتمان الزراعى تختلف عن مثيلتها فى البنوك التجارية حيث أن التسهيلات المقدمة من قبل بنك التنمية والإئتمان الزراعى تراعى ظروف عملاء هذا القطاع تحقيقا للهدف الأساسى للبنك وهو النهوض بالقطاع الزراعي والريفي ، عكس الحال فى البنوك التجارية التى تميل إلى التشدد فى شروط منح الإئتمان خاصة فى ظل الظروف الحالية ، مع اشتراطات خاصة فى الضمانات المقدمة .

ولكل هذه الأسباب السابقة ستركز الدراسة على ظاهرة التعثر المالي من مواجهة نظر البنك لوضع نتائجها تحت يد متخذى القرار فى البنك للتعامل العلمى مع ظاهرة التعثر وعدم الالتجاء إلى حلول مؤقتة أو مرضية لاتحد من الظاهرة فى الأجل الطويل.

مجتمع البحث والعينة:

يشمل مجتمع البحث جميع الفروع الرئيسية لبنك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظة الدقهلية وعددها ١٢ فرعا موزعة بالمدن (المنصورة – طلخا – بلقاس – شربين – المنزلة – منية النصر – ميت سويد – تمى الأمديد – السنبلاوين – أجا – ميت غمر – دكرنس) وتشرف هذه الفروع على ٩٥ وحدة ائتمانية وبنوك قرى ووحدات مصرفية (١٢) .

ونظرا لعدم وجود اختلاف ملحوظ بين هذه الفروع فى الظاهرة محل البحث حيث تتوافق خصائص الخدمة المقدمة وخصائص العملاء المقدم لهم الخدمة بالإضافة إلى تحديد مجالات التسهيلات مسبقا من قبل المركز الرئيسى للبنك – اختار الباحث ثلاث مفردات من كل فرع (المدير ونائب المدير ومدير الإئتمان) ليكون حجم العينة (٣٦) مفردة على مستوى بنك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظة الدقهلية.

وتخدم هذه الفروع الإثنتا عشر فرعا مساحة زراعية تصل إلى ٦٤٤٩٦٥ فدان تمثل حوالى ٢١% تقريبا من المساحة الإجمالية التى يخدمها البنك على مستوى جمهورية مصر العربية (١٣) .

ملخص لأهم الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التى تناولت موضوع التعثر المالى والفشل والإختلالات المالية ، وتتعدد تقسيمات هذه الدراسات حسب طبيعة الدراسة ومجالاتها وميدان التطبيق ، ويمكن تناول هذه الدراسات وتقسيمها إلى مجموعتين **الأولى** مجموعة الدراسات التى ركزت على هذه الظاهرة قبل وقوعها ووضع النماذج التى تساعد على سرعة التنبؤ بها واكتشافها مبكرا ، **والمجموعة الثانية** من الدراسات ركزت على هذه الظاهرة بعد وقوعها لتحديد العلاقة بين العوامل المؤدية إلى الفشل وطرق وأساليب معالجة الفشل وتصويب هياكل رأس المال والأثر السلبى للتوسع فى عملية الإقتراض الخارجى.

ويقدم الباحث موجز مختصرا لبعض أهم هذه الدراسات وخاصة الدراسات العربية والتى تعكس حال بيئة البحث ، نظرا لوجود اختلاف كبير فى بيئة المشروعات الصغيرة فى مصر وغيرها من الدول[١٤] :

(دراسة السيد ١٩٩٦) :

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أهم الأسباب المؤدية إلى التعثر وسوء استخدام التسهيلات الإئتمانية وتقلبات أسعار الصرف وعدم جدية الإستعلامات الإئتمانية [١٥] .

(دراسة على ١٩٨٩) :

والتى استهدفت وضع نموذج يمكن من التنبؤ بمشكلة الخلل فى هيكل رأس المال والتعرف على الأسباب المؤدية إلى ذلك من خلال دراسة هيكل راس المال فى وحدات القطاع العام الصناعى [١٦] .

(دراسة حسن ١٩٩٤) :

حيث واصلت هذه الدراسة اتجاه الدراسة السابقة لها واقتصرت التطبيق على قطاع الكيماويات وأرجعت الدراسة أن السبب الرئيسى وراء انخفاض نسبة السيولة وحقوق الملكية فى هذا القطاع يرجع إلى ضخامة الإستثمارات تحت التنفيذ [١٧] .

(دراسة نبيل ١٩٩٢):

واستهدفت هذه الدراسة وضع مجموعة من المعايير النمطية من واقع بيئة الأعمال المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الإستفادة من الربط بين الرفع التشغيلى والرفع المالى من خلال الحصول على الدرجة المرغوبة من المخاطر الكلية للمنشأة [١٨]

(دراسة ناجى ١٩٨٩) :

تعرضت هذه الدراسة لأهم الأسباب الكامنة وراء الاختلال فى الهياكل التمويلية للشركات التى تساهم الدولة فيها بنسبة لاتقل عن ٢٥% من رأس المال، ومن هذه الأسباب ارتفاع التكاليف الإستثمارية وتوقف البنوك عن تقديم مزيداً من التسهيلات الإئتمانية لها (١٩) .

(دراسة Lopucki ١٩٨٣) :

وتأتى هذه الدراسة لتحاول الربط بين ظاهرة الإفلاس وبعض المتغيرات مثل : نوع المنشاة وحجمها وعمرها وموقعها لتصل فى النهاية إلى استبعاد متغيرات (عمر المنشاة وموقعها الجغرافي) وتؤكد أن لنوع المنشاة وحجمها دور فعال فى التأثير على حدوث الإفلاس من عدمه (٢٠) .

(دراسة عبد الرحمن ١٩٩٢) :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العوامل المؤدية إلى فشل الشركات العاملة فى القطاع العام الصناعى وتحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الداخلية المؤدية إلى الفشل المالى ، وتوصلت إلى أن العوامل الإدارية من أهم العوامل التى تؤدى إلى الفشل المالى (٢١) .

(دراسة هندى ١٩٩١) :

حيث قدمت هذه الدراسة نموذجا للتنبؤ بالتآكل الكامل لراس مال الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام فى مصر , واستهدفت الدراسة التعرف على مجموعة العوامل التى يمكن الاعتماد عليها فى التنبؤ بالإفلاس الفنى .

وتوصلت الدراسة إلى وضع نموذج يتضمن ست متغيرات للتنبؤ بالإفلاس الفنى للشركات وذلك قبل حدوثه بفترة قد تمتد إلى خمس سنوات , وهذه المتغيرات هى (نسبة الاقتراض – هامش الربح – نسبة التمويل طويل الأجل – معدل العائد – نسبة المخزون – نسبة السحب على المكشوف) (٢٢) .

(دراسة Bradstreet & Dun 1986) :

تمت هذه الدراسة على (١١٤٣٢) شركة من الشركات التى أفلست فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد قسمت هذه الدراسة هذه الشركات إلى مجموعتين الأول تقل خصومها عن مائة ألف دولار والثانية تزيد عن مائة ألف دولار . وربطت هذه الدراسة بين الإفلاس وحجم المديون وأوصت بعدم التوسع فى الاقتراض الخارجي [٢٣] .

(دراسة Cromi 1991) :

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة التى تناولت خطورة الفشل فى إعداد التقديرات المالية اللازمة للمشروع الأمر الذى قد يترتب عليه نشأة الحاجة للاقتراض والتى غالبا ما تكون سريعة و فجائية . وما لذلك من آثار سلبية على جهات التمويل و المشروع المقترض ذاته الأمر الذى قد يؤدى فى غالب الأحيان إلى فشل المشروع [٢٤] .

(دراسة Bracker 1986) :

وكما هو الحال فى الدراسة السابقة فان موضوع الاهتمام والتطبيق كان على المشروعات الصغيرة و لكن هذه الدراسة ركزت على ضرورة الاعتماد على المعلومات الكاملة و الشاملة عن السوق الذى يعمل فيه المشروع حتى يستطيع أصحابه أن يضعوا سياساتهم و تصرفاتهم التسويقية وفق متطلبات السوق وإن غياب مثل هذه المعلومات يؤدى إلى زيادة احتمالات الفشل المالى [٢٥] .

(دراسة عبد القادر ٢٠٠٠) :

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجيات التسويقية للمشروعات الصغيرة وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها اختلاف الاستراتيجية التسويقية حسب الصناعة التى ينتمى إليها المشروع و كذلك تختلف الاستراتيجية التسويقية حسب شخصية مدير المشروع [٢٦] .

(**دراسة مطاوع ٢٠٠٠**) :

وتناولت هذه الدراسة تحليل للعوامل التى تؤدى إلى فشل المشروعات الصغيرة وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل التى تؤدى إلى فشل المشروع عوامل داخلية ذات الطبيعة التشغيلية قصيرة الأجل وعوامل داخلية طويلة الأجل كالاستراتيجيات بالإضافة إلى بعض المشكلات الخارجية التى تخرج عن سيطرة المشروع كالمنافسة وغياب التنسيق بين المشروعات الصغيرة والكبيرة والصعوبات الإدارية مع الجهات الإشرافية أو الرقابية التابعة للدولة[٢٧].

(**دراسة محمود ٢٠٠٠**) :

تناولت هذه الدراسة مناخ الإستثمار فى مجمع الصناعات الصغيرة ، وتوصلت الدراسة إلى بعض السلبيات فى مناخ الإستثمار بالمجمع وكذلك إلى بعض الإيجابيات ، وعملت على تقديم التوصيات لدعم بيئة الإستثمار كرفع مستوى التدريب وتنوعه ليشمل جميع التخصصات المطلوبة بالمجمع [٢٨] .

(**دراسة** Hong 1983) :

أسهمت هذه الدراسة فى تبويب المشروعات المعرضة للخلل المالى إلى ثلاث مجموعات وهى [٢٩] :

الأولى : مشروعات تحت الإفلاس وتبذل جهود بهدف إعادة التنظيم.

الثانية : مشروعات تحت الإفلاس وتصفى فى النهاية.

الثالثة : مشروعات مستمرة فى العمل وتستطيع تجنب الإفلاس.

(**دراسة** Khanna & Poulsen 1995)

تناولت هذه الدراسة دور المديرين فى حدوث الفشل المالي للشركات ومن ثم حدوث الإفلاس ، وقد أجريت الدراسة على عينة من الشركات المتعثرة وتم مقارنتها بعينة حاكمة ذات مستويات عالية من الآداء بهدف التعرف على ما إذا كان للمسئولين عن إدارة الشركة دور مؤثر فى حدوث الفشل من عدمه [٣٠] .

(دراسة James 1996) :

وتناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك فى إعادة هيكلة الديون المستحقة على الشركات المتعثرة ماليا وأثر ذلك على مساعدتها فى النهوض من كبوتها ، وقد أوضحت الدراسة أن دور البنوك فى مساعدة هذه الشركات يتوقف على حجم الديون المستحقة عليها للغير ، فكلما انخفضت هذه الديون الخارجية كلما كان دور البنك أقول فى إعادة هيكلة رأس مال الشركة ومساعدتها فى التغلب على إعسارها المالي (٣١) .

(دراسة Gilsom & Vetsuypens 1993)

استهدفت هذه الدراسة إمكانية الاعتماد على سياسة مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية فى التغلب على التعثر المالي الذى يواجه الشركة وأجريت هذه الدراسة على ٧٧ شركة تعاني اختلالات مالية ، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة مكافأة أعضاء الإدارة التنفيذية تلعب دورا فى زيادة قدرة الشركة على التغلب على التعثر المالي (٣٢) .

والدارس لمختلف الأبحاث والدراسات التى تناولت هذا الموضوع وخاصة فى البيئة المصرية يلاحظ مجموعة من النتائج أهمها:

١-أن معظم هذه الدراسات تمت على شركات كبيرة تتسم - كما هو معروف - بانتظام سجلاتها وإعداد قوائمها المالية وفق الأسس والمعايير المحاسبية المصرية وهذا ما تفتقر إليه غالبية - مالم يكن جميع - المنشآت الصغيرة .

٢- صعوبة الفصل بين الملكية والإدارة ففي المشروعات الصغيرة صاحبها فى الغالب الأعم هو مالكها ، ومن ثم تخرج القرارت المالية محكومة بفكر صاحب المشروع والذى غالبا ما يكون غير مؤهل ماليا ومحاسبيا.

٣-أن مجال الرقابة المالية أكثر فعالية فى الشركات الكبيرة عكس الحال فى المنشآت الصغيرة ومن هنا تخرج القرارات المالية فى المنشآت الكبيرة مراعية البعد الرقابى خوفا من المساءلة ، فى الوقت الذى تخرج التدفقات المالية لصاحب المشروع الصغير عن الأصول المالية والمحاسبية دون خوف من الرقابة .

٤-إننا نرى فى البيئة المصرية أمر يدعو إلى التأمل فعندما تحدث ظاهرة التعثر نجد أن موقف البنك تجاه العملاء المتعثرين يتوقف على وضع العميل وحجم تعثره ، فنرى البنك يتصالح مع الكبير ويتصارع مع الصغير ويتساهل مع الملايين ويتشدد مع الملاليم .

٥-إن الدراسات السابقة أغفلت إلى حد بعيد البعد السلوكى والشخصى المؤثر على ظاهرة التعثر المالى فى المنشآت الصغيرة ، وخاصة فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى والتى تعتبر من العوامل شديدة التأثير فى الظاهرة محل البحث .

نتائج الدراسة الميدانية:

أولا : مفهوم التعثر:

اتفقت عينة البحث على مفهوم التعثر المالى لعملاء بنـــك التنميـــة والإئتمـــان الزراعى والمتمثل فى أن التعثر يعنى " الديون المستحقة على العميل " أو الديون واجبـة السداد التى حل ميعاد استحقاقها ، مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديـــل وهذا ما يؤكده تحليل السؤال الأول من قائمة الإستقصاء حيث وصلت هذه النسبة إلـــى ٨٦% من مفردات العينة ، تأثرا بتعليمات البنك المركـــزى المصـــرى حـــول الديـــون المتعثرة .

وطبقا لهذا المفهوم تعتبر جميع القروض واجبة السداد ديون متعثرة يستوى فى ذلك العميل المتأخر فى السداد لمدة يوم أو أيام والعميل المتأخر فى السداد لمـــدة شهور أو سنوات رغم ما يعطى لبعض هذه القروض من صفة الجودة كمـــا هـــو موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (٦)
تصنيف القروض والتسهيلات الإئتمانية
حسب قواعد البنك المركزى المصرى

مستوى القرض	مدة التأخير	وصف القرض
القرض جيد	٣ شهور فأقل	هو القرض الممنوح لعميل ذو كفاءة ائتمانية عالية وضمانات كافية وسليمة وقدرة على السداد.
القرض دون المستوى	أكثر من ٣ شهور حتى ٦ شهور	هو القرض الممنوح لعميل مع ضمانات كافية تغطى القرض وملحقاته ولكن هناك مشاكل مؤقتة فى السيولة أدت الى التعثر.
القرض المشكوك فى تحصيله	أكثر من ٦ شهور حتى سنة	هو القرض الذى يصبح سداده بالكامل مع الفوائد والملحقات محل شك وأن الضمانات أصبحت غير كافية ويصعب تحويلها الى نقدية.
القرض الردىء	أكثر من سنة	هو القرض الذى أصبح مؤكدا صعوبة تحصيله كليا أو جزئيا وأن ضماناته غير كافية وغير مناسبة.

المصدر: إعداد الباحث من واقع القواعد الموضوعة من قبل البنك المركزى للتعامل مع القروض المتعثرة.

وقد ترتب على وصف كل عميل متأخر بصفة التعثر العديد من النتـــائج من أهمها:

١-قد يوافق تاريخ السداد عطلة أو أجازة يوما أو عدة أيام يترتب على ذلـــك أن يصنف مثل هذا العميل ورقيا على أنه من المتعثرين.

٢-ترتب على ما ذكر فى البند (١) السابق أن بعض العملاء وجدوا أنفسهم مـــن حقهم الإستفادة من هذا الوصف وبالتالى حق إعادة الجدولة أو إسقاط جزئـــى لبعض ملحقات الدين أو فترات سماح للسداد.

٣-أن اختيار تاريخ قطعى (١٢/٣١/ــــــ) (٣٣) ، لإعتبار كل من لم يســـدد مايستحق عليه حتى ١٢/٣١/ــــــ يعتبر متعثرا يسوى بين عميل تأخر لمدة أيام وأخر تأخر لمدة شهور وثالث تأخر لمدة سنوات وهذا الأمر يؤدى الـــى غياب الحافز بل يدعو الى التقاعس فى السداد أملا فى تسهيلات أو تيسيرات جديدة أو إسقاط لبعض حقوق البنك لديهم.

٤-تكرار استفادة العميل الواحد لنفس القرض لأكثر من تسهيل متتالى لفـــترات مختلفة لعدم قدرته على الانتظام فى الدفع بعد عملية الجدولة ، الأمـــر الـــذى يشكل عبئا إضافيا على ميزانية البنك ونتائج أعماله .

٥-يترتب على إعادة الجدولة للعملاء غير الجادين تراكم المستحقات (القـــرض ومختلف ملحقاته) لدى العميل ومع تزايد المستحقات تتزايد احتمالات عـــدم السداد وانتقال القرض من صفة الجودة إلى صفة دون المستوى الـــى صفـــة الردىء وقد يصل الأمر الى إعدام القرض.

ثانيا : العوامل المؤثرة فى القرار الإئتمانى :

أسفرت نتائج التحليل الإحصائى حول المتغيرات أو العوامل - كمجموعـــات - المؤثرة على القرار الإئتمانى عن اتفاق مفردات العينة حول هذه العوامل وضـــرورة الأخذ بها ومعنى هذا صحة البند الأول من الفرض الثانى بعدم وجود اختلاف معنوى بين مجموعات المتغيرات المؤثرة فى القرار الإئتمانى ، رغم الإختلاف النسبى لكـــل مجموعة على النحو التالى :

- العوامل الخاصـــة بالعميـــــل ٢٥%.
- العوامل الخاصـــة بالمشـــروع ٢١%.
- العوامل الخاصـــة بالبنـــك ٢٢%.
- العوامل الخاصة بالتسهيل الإئتمانى ١٩%.
- العوامل الخاصة بالبيئة المحيطة ١٣% .

ورغم هذا الإتفاق من قبل العينة على هذه المجموعات الا أن هذه العينة اختلفت فيما بينها حول المتغيرات الداخلة تحت كل مجموعة ودرجة الأخذ بها ، مما يعنى عدم صحة البند الثانى من الفرض الثانى وبالتالى قبول الفرض البديل القاضى بوجود اختلاف معنوى داخل كل مجموعة من المجموعات المؤثرة فى القرار الإئتمانى ، ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

العوامل المؤثرة فى القرار الائتماني

المجموعة	متغيرات تؤخذ	متغيرات لا تؤخذ	متغيرات لم تحدد بشكل واضح
مجموعة المتغيرات التى ترجع الى العميل	- الضمانات والرهونات المقدمة٣٧%. - السمعة الشخصية للعميل وشهرته٣٠%.	- المركز المالى للعميل ١٠%. - المركز الادارى للعميل ٣%.	الإلتزام والسلوك السابق ٢٠%.
مجموعة المتغيرات التى ترجع الى البنك	- هدف البنك ٣٢%. - سياسات البنك ٢٦%. - اتجاهات البنك ٢٦%.	- حجم السيولة بالبنك ١١%. - المركز المالى للبنك ٥%.	
مجموعة المتغيرات التى ترجع الى المشروع	- طبيعة المشروع ٣٨%.	- معدل العائد المتوقع١٦% - حجم المشروع ١٢% - درجة المخاطرة ١٤%	حجم المنافسة فى السوق٢٠%
مجموعة المتغيرات التى ترجع الى التسهيل الائتماني	- حجم الإئتمان ٢٧% - الغرض من الإئتمان٢٦% - مدة الإئتمان ٢١%	- طريقة السداد ١٥% - مصدر السداد ١١%	

المصدر : مستخرج من التحليل الإحصائي ، ملحق رقم (٢) .

وبدراسة الجدول السابق يتضح مايلى :

١-بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالعميل نرى أن البنك يركز بصفة أساسية على الضمانات التى يقدمها العميل للحصول الإئتمان بالإضافة إلى سمعة وشخصية وشهرة العميل لوجود علاقة متميزة بين بنك التنمية والإئتمان الزراعى وعملائه والتى تختلف فى شكلها ومعناها عن العلاقة بين البنوك التجارية وعملائها ، والتى تركز على المركز المالى للعميل.

٢-أما بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالبنك فنراها تعكس هدف البنك وهو تنمية القطاع الزراعى والريفى فى ضوء السياسات الموضوعة لتحقيق الهدف والتى تعكس اتجاهات الدولة .

٣-بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالمشروع فنرى البنك يركز على المشروعات التى تحقق هدفه وهو النهوض بالقطاع الزراعى والريفى كما سبق توضيحه فى الجدول رقم (٢) ، مع إهمال متغيرات ذات أهمية بالغة وهى حجم المشروع / درجة المخاطرة / ومعدل العائد المتوقع الأمر الذى أدى إلى تزايد ظاهرة التعثر المالى لأن مراعاة هذه الأمور من شأنه التخفيف من حدة هذه الظاهرة.

٤-أما عن مجموعة المتغيرات المتعلقة بالتسهيل ذاته فقد ركز البنك على حجم القرض ومدته والغرض منه مع إهمال لمصدر وكيفية السداد.

ولتأكيد ما سبق فقد استخدم الباحث أسلوب (كا^{2}) لقياس معنوية الفروق بين المتغيرات داخل كل مجموعة على النحو التالى:

جدول رقم (٨)

الفروق بين ترتيب المتغيرات الخاصة بالأطراف المؤثرة فى القرار الإئتمانى

الطرف	المتغيرات	النسبة	الإطار الإحصائى	النتيجة
١- العميل	١- الضمانات	٣٧	درجات الحرية ٤	توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ٥%.
	٢- السمعة والشهرة	٣٠		
	٣- الإلتزام والسلوك	٢٠	كا^{٢} ٣٨٩,	
	٤- المركز المالى	١٠		
	٥- المركز الإدارى	٣	صفر =P.V.	
٢- البنك	١- هدف البنك	٣٢	درجات الحرية ٤	توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ٥%.
	٢- سياسات البنك	٢٦		
	٣- اتجاهات البنك	٢٦	كا^{٢} ٢٦١,	
	٤- حجم السيولة بالبنك	١١		
	٥- المركز المالى للبنك	٥	صفر =P.V.	
٣ - المشوع	١- طبيعة المشروع	٣٨	درجات الحرية ٤	توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ٥%.
	٢- حجم المنافسة	٢٠		
	٣- معدل العائد	١٦	كا^{٢} ٢٢	
	٤- درجة المخاطرة	١٤		
	٥- حجم المشروع	١٢	صفر =P.V.	
٤- التسهيل الإئتمانى	١- حجم التسهيل	٢٧	درجات الحرية ٤	توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ٥%.ولكن لاتوجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ١%.
	٢- الغرض من التسهيل	٢٦		
	٣- مدة التسهيل	٢١	كا^{٢} ٩٦,	
	٤- مصدر السداد	١٥		
	٥- طريقة السداد	١١	P.V.= ٠,٠٤٨	

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى الوارد بالملحق رقم (٢) .

ثالثا: أسباب التعثر المالى :

بتحليل إجابات مفردات العينة حول الطرف الرئيسى المتسبب فى عملية التعثر المالى للعملاء (العميل – البنك – المشروع – الظروف البيئية) ، اتضح عدم وجود فروق معنوية بين أفراد العينة حول هذه الأطراف رغم اختلاف الترتيب النسبى على النحو التالى :

جدول رقم (٨)

نسبة مساهمة الأطراف المتسببة فى عملية التعثر المالي للعملاء

الطرف	العميل	البنك	المشروع	البيئة
النسبة	%٣١	%٢٧	%٢٥	%١٧

وبإجراء اختبار (كا^{2}) لقياس معنوية الفروق بين الأطراف السابقة ، كانت النتائج كالتالى :

جدول رقم (٩)

اختبار معنوية الفروق بين الأطراف المتسببة فى التعثر المالي

درجات الحرية	كا^{2} المحسوبة	P.Value
٣	٤,١٦	,٢٤٥

ومن النتائج السابقة يتضح عدم وجود فروق معنوية بين الأطراف الأربعة المؤدية إلى التعثر من وجهة نظر العينة ، مما يعنى قبول البند الأول من الفرض الثالث وهذا يدل على مشاركة الأطراف الأربعة فى خلق ظاهرة التعثر رغم اختلاف نسبة المساهمة.

وباستخدام نفس الإختبار لقياس معنوية الفروق بين كل طرف على حده ، كانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٠)

اختبار معنوية الفروق بين الأسباب المؤدية للتعثر المالي لدي كل طرف

الطرف	درجات الحرية	كا٢ المحسوبة	P.Value
العميل	١٤	٢,٣٠	١,٠٠
البنك	١٨	٦,٤٠	٠,٩٩٤
المشروع	١١	٣,٦٨	٠,٩٧٨
البيئة	١١	٤,١٦	٠,٩٦٥

وتؤكد هذه النتائج عدم وجود فروق معنوية بين ترتيب الأسباب المؤدية الى التعثر لدى كل طرف ، حيث تقل القيمة (P.Value) عند مستوى الدلالة (٥%) لدى جميع الأطراف مما يعنى قبول البند (٢) من الفرض الثالث.

ورغم عدم وجود فروق معنوية بين ترتيب الأسباب الداخلة تحت كل طرف ، الا أنه يوجد العديد من الأسباب التى اتفقت عليها عينة الدراسة وأخرى اختلفت بشأنها الأراء ، ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١١)

الأسباب المتفق عليها والأسباب المختلف عليها لمختلف الأطراف

الطرف	الأسباب المتفق عليها من قبل العينة	الأسباب المختلف عليها من قبل العينة
العميل	■ حداثة وخبرة العميل فى مجال النشاط. ■ استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له. ■ سوء أدارة العميل. ■ الإعتماد الكلى على الإقتراض. ■ ممارسة أنشطة غير مدروسة. ■ تقدم العميل ببيانات خاطئة للبنك. ■ عدم التزام العميل بتوجيهات البنك. ■ تضخم نفقات العميل الخاصة . ■ تلاعب العميل والمراوغة فى التعامل مع البنك. ■ توسع العميل فى البيع الآجل . ■ توسع العميل فى الإقتراض من أكثر من بنك. ■ المبالغة فى تقييم (تثمين) الأصول المقدمة كضمان.	■ وفاة العميل صاحب الخبرة وغياب الخلف. ■ خلط العميل بين حساباته الخاصة وحسابات المشروع. ■ فقدان العميل لبعض أسواقه. ■ تخاصم وانفصال الشركاء.
البنك	■ عدم التفتيش والتقييم الدورى على الأصـــول المقدمة كضمان. ■ عدم التأمين ضد المخاطر التى تتعرض لها الضمانات . ■ التهاون مع العملاء فى استخدام الأصول المقدمة كضمان (كالبضائع) . ■ صورية الدراسات الإئتمانية التى يجريها البنك. ■ عدم التأكد من صحة المستندات المقدمة من العميل . ■ مجاملة العميل بمنحه تسهيلات ائتمانية أكثر من حاجة النشاط . ■ تحويل الدين القصير إلى دين متوسط أو طويل لعدم القدرة على السداد. ■ عدم المتابعة الميدانية للتسهيلات الإئتمانية المقدمة. ■ التوسع فى اقتراض المشروعات مرتفعة المخاطرة . ■ قبول دراسات الجدوى الصورية . ■ وضع العلاقات مع العميل وسمعته فى مرتبة أولى من الدراسات الإئتمانية.	■ عدم الإلتزام بتطبيق الشروط الواجب توافرها فى الأصول المقدمة كضمان . ■ ازدواجية الضمان لأكثر من فرد فى آن واحد. ■ تبادل التغـــطية (الضمان) بين عملاء البنك. ■ رعونة وعدم نزاهة بعض القائمين على العمل الإئتمانى . ■ السماح للعميل باستخدام جزء من القرض قبل استيفاء الشروط والمستندات المطلوبة . ■ تركيز الإئتمان المقدم فى قطاع معين أو نشاط معين أو منطقة معينة ■ نقص خبرة بعض القيادات التنفيذية من أصحاب المؤهلات المتوسطة.

الطرف	الأسباب المتفق عليها من قبل العينة	الأسباب المختلف عليها من قبل العينة
المشروع	■ اشتداد المنافسة وتفوق المنافسين فى الكثير من الجوانب ■ ارتفاع درجة المخاطرة فى المشروع الممول. ■ ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق والتمويل . ■ عدم مناسبة سياسات التسويق وعدم مسايرتها للبيئة التنافسية . ■ التوسع فى البيع بالإئتمان. ■ عدم التخطيط المسبق والمدروس لمصادر توريد المواد الخام. ■ عدم التخطيط المسبق والمدروس لأسواق تصريف المنتجات . ■ عدم تلبية رغبات العملاء وحاجاتهم. ■ الكساد.	■ نقص عنصر أو بعض عناصر تشغيل المشروع . ■ نقص الطلب على منتجات المشروع الممول بالقرض. ■ الإنتاج على نطاق ضيق وعدم الإستفادة من الإنتاج الكبير. ■ استخدام مستوى تكنولوجى غير مناسب.
البيئة	■ شدة المنافسة. ■ ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات. ■ ضيق السوق المحلى وصعوبة التصدير. ■ ارتفاع معدلات التضخم. ■ ارتفاع معدلات الفائدة.	■ عدم ملائمة البيئة للمشروع. ■ ارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات. ■ التدخل الحكومى فى سياسات التسعير. ■ نقص العملات الصعبة. ■ تعقد الإجراءات الإدارية. ■ تعدد الجهات الرقابية على المشروع.

رابعاً : مقدمات أو أعراض التعثر :

إن ظاهرة التعثر المالى يسبقها العديد من الأعراض أو المقدمات ونادراً ماتحدث فجأة فهى نتيجة الكثير من القرارات المالية وغير المالية الغير مدروسة أو الغير موضوعية.

وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائى باستخدام اختبار (كا^{2}) وجود فروق معنوية بين الأهمية النسبية لهذه المقدمات من وجهة نظر عينة البحث وهذا يعنى رفض فرض العدم البند (١) من الفرض الرابع وقبول الفرض البديل الذى يقضى بوجود اختلاف معنوى فى الأهمية النسبية بين مفردات المجتمع حول مقدمات أو أعراض التعثر . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١٢)

الأهمية النسبية لمقدمات التعثر المالى

م	الأعراض	النسبة	الإطار الإحصائى	النتيجة
١-	استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له.	٢٢%	درجات الحرية ٧	توجد فروق معنوية عند مستوى الدلالة ٥%.
٢-	عدم التناسب بين حجم القرض ورأس المال.	١٨%		
٣-	صورية وقصور دراسة الجدوى.	١٦%		
٤-	السلوكيات غير الإقتصاديّة للعميل.	١٢%	كا^{2} ١٨,٧٢	
٥-	استخدام القرض القصير فى تمويل طويل الأجل.	١١%		
٦-	التأخر فى سداد الأقساط والإلتزامات.	٩%	P.V = ٠,٠٠٩	
٧-	كفالة العميل لعملاء آخرين .	٧%		
٨-	توسع العميل فى البيع الآجل.	٥%		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي ، ملحق رقم (٢) .

وبتأمل الجدول السابق يتضح أن أهم الأعراض أو المقدمات لظاهرة التعثر المالى تنحصر فى ثلاثة أعراض بنسبة ٥٦% وهى على الترتيب استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له ، وعدم التناسب بين حجم القرض و حجم راس مال المشروع وصورية وقصور دراسة الجدوى المقدمة من قبل العميل .

والمتفحص للأعراض الثلاثة سالفة الذكر , يجد أن عبئها الأكبر يقع على البنك و العميل , فيجب على البنك الاشتراط على العميل استخدام القرض فى نفس مجال طلبه و هذا يحتاج إلى متابعة ميدانية لخطورة هذا الأمر واعتباره أحد أهم أسباب التعثر المالى والتى حدث اتفاق تام بين جميع مفردات العينة عليه .

أما عن تناسب حجم القرض مع حجم رأس المال فهى من القواعد المالية المتعارف عليها فى الفكر المالى ، ولان الاول مال دين والثانى مال ملكية وحق الملكية بمختلف أشكاله يعد مصدر أمان لدائنى الشركة ، حتى لوحدث تعثر مالى أو وصل الأمر إلى إفلاس فصاحب الدين يسبق الملاك فى استيفاء حقوقه.

أضف الى ماسبق تغافل البنك عن صورية وقصور دراسة الجدوى المقدمة من الكثير من العملاء ، فمن المعلوم أن نجاح مشروع ما فى مدينة ما ليس بالضرورة نجاح مثل هذا المشروع فى مدينة أخرى ، ولكن حقيقة الواقع أن دراسة الجدوى المقدمة لذات المشروع واحدة رغم اختلاف البيئات والظروف المحيطة بكل مشروع ، وهذا الأمر ليس بخاف عن المسئولين عن الإئتمان ببنك التنمية والإئتمان الزراعى بل وينظرون إليه على أنه مجرد استيفاء أوراق ومستندات وعدم التدقيق فيه أفضل للوصول الى المستهدف المطلوب من إقراضه للعملاء والذى يتوقف عليه عملية تحفيز العاملين بالبنك .

خامساً : الحلول المقدمة لعلاج التعثر :

تتعدد أبعاد ونتائج ظاهرة التعثر المالى وخاصة لعملاء البنوك المتخصصة وأهمها بنك التنمية والإئتمان الزراعى والذى يسعى دائماً لتفعيل هدفه فى النهوض بالقطاع الزراعى والريفى ، ولذلك نجد أن الدولة حريصة على الحد من هذه الظاهرة وتقديم العلاج والحلول للمتعثرين .

وقد أسفرت نتائج التحليل باستخدام اختبار (كا^{2}) وجود فروق معنوية بين الأهمية النسبية للحلول المقدمة من قبل البنك لعلاج هذه الظاهرة ، وهذا يعنى رفض فرض العدم فى البند (٢) من الفرض الرابع وقبول الفرض البديل والذى يقضى بوجود فروق معنوية بين الأهمية النسبية للحلول التى يقدمها البنك للعملاء المتعثرين ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١٣)

الأهمية النسبية للحلول المقترحة

م	الحلول	النسبة	الإطار الاحصائى	النتيجة
١-	إعادة الجدولة	%٣٤	درجات الحرية ٦	توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة ٥%.
٢-	الإسقاط الجزئى للمديونية	%٣٠		
٣-	تجديد فترات السماح	%١٣	كا^{2} ٦٦,٨٨	
٤-	تخفيف شروط السداد	%٩		
٥-	الإسقاط الكلى للمديونية	%٧		
٦-	الدعم الإقتصادى	%٥	صفر= P.V.	
٧-	الدعم الفنى	%٢		

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى ، ملحق رقم (٢)

ومن تحليل الجدول السابق يتضح أن هناك ثلاثة حلول رئيسية حصلت مجتمعة على ٧٧% **الأول** منها يمثل إعادة الجدولة للعملاء المتعثرين **والثانى** الإسقاط الجزئى ويتمثل هذا الجزء فى الفوائد أو جزء منها أو غرامات التأخير أو جزء منها ، **والثالث** قد يقتضى الأمر إعطاء فترات سماح جديدة.

وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع نتائج الدراسة الإستطلاعية للبحث والتى أوضحت أن عناصر عملية الجدولة للعملاء المتعثرين تتمثل فى :

١-الجدولة لكامل الرصيد المستحق(الأصل + الفوائد + الغرامات) من سنة حتى خمس سنوات.

٢-الجدولة لكامل الرصيد المستحق وغير المستحق (الأصل + الفوائد + الغرامات) من سنة حتى عشر سنوات.

٣-فى حالة السداد الفورى للمديونية يسقط البنك ٢٠% من الفوائد مع اسقاط غرامات التأخير بالكامل.

٤-اعطاء فترات سماح يليها فترات سداد حسب التدفقات النقدية للإيراد من المشروع أو من مصادر أخرى لدخل العميل .

يضاف الى ماسبق إعادة جدولة لبعض الحالات الاستثنائية (كالوفاة أو الحرائق أو الكوارث الأخرى) يسقط البنك ٤٠% من المديونية المستحقة على العميل .

سادسا : العوامل المؤثرة فى اختيار الحل

تعددت العوامل المؤثرة فى اختيار العلاج المناسب لظاهرة التعثر المالي، وقد شملت القائمة على عشر متغيرات ، وبعد التحليل الاحصائى وجد فروق معنوية بين مفردات العينة حول الأهمية النسبية لهذه الحلول ، مما يعنى رفض فرض العدم فى البند (٣) من الفرض الثالث وقبول الفرض البديل الذى يعنى اختلاف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة فى اختيار الحل المناسب.ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (١٤)

العوامل المؤثرة فى اختيار العلاج المناسب للتعثر المالي

م	العوامل المؤثرة فى اختيار الحل	الأهمية النسبية	الإطار الاحصائى	النتيجة
١-	الظاهرة فردية أم جماعية	١٨	درجات الحرية ٩	توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة ٥%.
٢-	الأسباب المؤدية الى التعثر	١٧		
٣-	الحالة الاقتصادية العامة	١٥		
٤-	الظاهرة مؤقتة أم مزمنة	١٢		
٥-	الظاهرة موسمية أم سنوية	٩	كا^{٢} ٢٥,٢	
٦-	طبيعة العميل وسجله السابق	٨		
٧-	حجم الديون المتعثر فيها	٨		
٨-	الظاهرة حقيقية أم وهمية	٦		
٩-	الوضع الاجتماعى للعميل	٤	P.V=٠,٠٣	
١٠-	المركز المالى للبنك	٣		

المصدر: إعداد الباحث من واقع التحليل الإحصائى، ملحق رقم (٢) .

والمتأمل فى الجدول السابق يتضح أن أكثر المتغيرات أخذا فى الحسبان فى اختيار العلاج المناسب تتمثل فى المتغيرات المتعلقة بجماعية الظاهرة ، بمعنى أن البروز الجماعى لظاهرة التعثر سواء فى البند الأول من الجدول أو فى اثر الحالة الإقتصادية السلبى على العديد من العملاء فى البند الثالث ، أضف الى ذلك سبب التعثر ذاته الوارد فى البند الثانى وخاصة اذا كان هذا السبب يتسم بالجماعية أيضا كالكوارث مثل السيول والفيضانات وغيرها من العوامل المؤثرة فى الانتاج الزراعى والريفى.

ويتحرك البنك متأثرا بالجماعية فى الظاهرة وليس بالفردية للعديد من الأسباب من أهمها :

١-أن جماعية الظاهرة دليل قوى على حقيقيتها وليس على وهميتها.

٢-إن علاج القاعدة (الجماعية) أكثر فاعلية ونتيجة من علاج الاستثناء (الفردية).

٣-إن علاج الجماعية يعنى معالجة الغالبية العظمى من العملاء المتعثرين ، مما يساعد البنك فى الوصول الى هدفه الموضوع سلفاً من النهوض بالقطاع الزراعى والريفى.

رغم ما سبق فان الحالات الفردية أو الإستثنائية لم تسقط من الحسبان ولكن بشرط توافر صدق الظاهرة وقوة السبب (الحريق – الوفاة – السيول- .....).

ولمزيد من التأكيد فقد استخدم الباحث أسلوب كليموجروف – سميرنوف، ولم تسفر النتائج عن اختلاف واضح وبين نتائج الأسلوبين [٣٥] .

التوصيـــــات:

١-وضع تعريف أو توصيف واضح ومحدد مقرون بتواريخ للديـــون المســـتحقة ووضع درجات للتعثر بحيث لا يستوى المتأخر اليوم والمتأخر لشهر والمتأخر لسنة على أن يتمشى ذلك مع القواعد الموضوعة بهذا الخصوص مـــن قبـــل البنك المركزى المصرى ، تلاشياً للتعارض الوصفى القائم الآن ، وهذا مـــن شأنه التعرف على الحجم الحقيقى للديون المتعثر فيها وبالتالى اختيار العـــلاج المناسب وفقا لظروف كل من (البنك – العميل – المشروع – البيئة).

٢-نظراً لأن استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له من أهم مظـــاهر أو أعراض التعثر وفى ذات الوقت من أهم أسباب حدوث التعثر فيجـــب علـــى البنك مايلى :

- المتابعة الميدانية للمشروعات الممولة منة قبل البنك للتأكد مـــن هـــذه النقطة ، والمتابعة الداخلية لانتظام عملية السداد والوفاء بالالتزامـــات والمتابعة الخارجية عن طريق إدارة تجميع مخاطر الائتمان لدي البنك المركزي المصري .
- مراعاة أن يتم التدرج الفعلي وليس الورقي فى حصول العميل علـــى التسهيلات على دفعات تتزامن مع مراحل التنفيذ أو الإنتاج ولا يسمح باستلام العميل كامل التسهيلات دفعة واحدة خاصة فى المشـــروعات الاستثمارية وليس الزراعية .
- أن يكون معلوماً للعميل مقدماً ومســـتنداً بحـــق البنـــك فـــى اتخـــاذ الإجراءات القانونية (تحدد سلفاً ويوقع عليها العميل) ضـــد العميـــل المخالف بما يحقق الردع أو على الأقل التقليل من هذا الأمر إلى حـــد بعيد.

٣-يجب تحقيق التوازن بين حجم القرض الممنوح ورأس مال المشروع وخاصـــة فى القطاع الإستثمارى من عملاء بنك التنمية والإئتمان الزراعى ، لتحقيـــق الكثير من الأمان والضمان ولتقليل احتمالات التعثر والإفلاس.

٤-التدقيق فى دراسات الجدوى المقدمة للتأكد من جدية الدراسة ويمكن تحقيق ذلك من خلال مايلي :

- إجراء هذه الدراسات عن طريق الجامعات ومراكز البحوث الحكومية.
- اختيار قائمة من المراكز الخاصة ذات السمعة الطيبة والكفاءة العالية.
- إخطار المراكز الخاصة المحددة بالقائمة المذكورة فى البند السابق بخطورة إجراء دراسات صورية لأن من شأن ذلك أن يرفع اسم المركز من القائمة ويبلغ ذلك لمختلف الجهات الحكومية لمنع التعامل معه.
- توطيد العلاقة بين بنك التنمية والإئتمان الزراعى وهذه المراكز فمن شأن ذلك الإرتقاء بجودة دراسات الجدوى فلا يكون هدف المركز أتعابه فقط بصرف النظر عن النتائج المترتبة.
- يحق للبنك مناقشة هذه المراكز فى صلب الدراسة وذلك عن طريق الإدارة الخاصة بذلك لضمان الجدية.

٥-الإبتعاد عن العمومية فى الحلول المقدمة للعملاء المتعثرين وبذل المزيد من المجهود فى هذا الشأن لوضع آلية تراعى خصوصية أكثر وليس عمومية ، ومن شأن هذه الآلية أن تراعى مايلى :

- أن العميل أو المشروع المتعثر قد يحتاج إلى دعم فنى أو إقتصادى أو إدارى أو تسويقى وليس مجرد جدولة ديون وفى هذه الحالة كثيرا ما تستمر حالة التعثر طالما أن التشخيص خاطىء.
- إن تقسيم العملاء المتعثرين إلى طوائف أو فئات أو مجموعات كثيرا ما يجعل الحلول أكثر واقعية ومن الأسس المكن استخدامها فى هذا الشأن (نوع القرض زراعي أو استثماري – حجم القرض – مدة القرض – مدة التعثر – عميل سابق وعميل حالي – سبب التعثر).
- التفرقة بين العميل المتعثر حقيقة أو العميل الذى يدعى التعثر للاستفادة من عملية الجدولة فالأول يستحق الدعم والمساندة والثانى يستحق الرفض والمسائلة.

٦-يجب أن تتضمن الدراسة الإئتمانية التركيز على بعض العوامل الهامة التى لم تنل الإهتمام الكافى من واقع نتائج هذه الدراسة رغم علاقتها القوية بالظاهرة محل البحث ومنها :

- المركز المالى للعميل ودرجة التزامه ، فالمركز المالى يعطى دلالة بعيدة عن قدرة العميل على السداد وخاصة إذا ما أضفنا إليه درجة التزام العميل .
- درجة المخاطرة ، وتعتبر من أهم الجوانب التى تشملها الدراسة الإئتمانية للمشروع والعميل والظروف البيئية معا .
- معدل العائد المتوقع ، فالمشروع صاحب العائد المرتقب المرتفع احتمال تعرضه للتعثر اقل بكثير من المشروع صاحب العائد المرتقب المنخفض.

٧-لا يجب تجديد القرض إلا إذا وجد البنك أن ذلك من شأنه أن يساعد العميل على استعادة موقفه وخروجه من التعثر ، وقد يكون تعثر العميل فى دينه الحالى أفضل للبنك من تعثره فى دين أكبر مستقبلا.

٨-تدعيم التمويل الذاتى لتحسين هيكل التمويل للعميل وعدم الإعتماد على تمويل المشروع بالاقتراض بنسبة ١٠٠% ، وهذا ما سعت إليه وتطبقه الكثير من الجهات التمويلية التى تدعم المشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة كالصندوق الإجتماعي للتنمية ، والمشروع الأمريكى الكندى لدعم الصناعات الصغيرة.

٩-عدم التركيز فى المقام الأول على عملية الجدولة لعلاج الحالات المتعثرة ، ولكن قد يكون الحل متمثلا فى مخرج أخر مثل :

- مساعدة العميل في تسويق سلعه وخدماته داخليا وخارجيا.
- مساعدة العميل للتغلب على بعض المشاكل الفنية فى العملية الإنتاجية .
- مساعدة العميل فى البحث عن مصادر توفير المواد الخام اللازمة للمشروع أو بدائل لهذه المواد أقل تكلفة وأيسر حصولا عليها.
- مساعدة العميل فى بعض الأمور المالية التى قد تكون سببا فى خروجه من التعثر مثل الإعتماد على الإستئجار التشغيلى لبعض الأصول الغير ضرورية (قليلة الإستخدام) أو الإستئجار التمويلى لأصول دائمة الإستخدام وهذا بديل عن الإقتراض أو يقلل منه .

١٠-تحديد عناصر أساسية لعملية التسوية تشمل :

- توصيف دقيق وأمين للوضع الحالى للمشروع المتعثر من جميع النواحى متزامن مع توصيف وتفصيل لحجم المديونية وما وصلت إليه بعد التعثر.
- توصيف وتقييم دقيق للضمانات السابقة والحالية ومدى ملاءمتها للدين بوضعه الحالى والجدولة المستقبلية.
- الإجراءات القانونية التى ترتبت على التعثر من قبل البنك تجاه العميل أو العكس أو من جهات خارجية أدت إلى(المضادرة-التحفظ - الحراسة).
- المستندات الجديدة اللازمة لإتمام التسوية كالقوائم المالية لآخر ثلاث سنوات وقائمة بالتدفقات النقدية للحكم على القدرة على السداد.
- تعاملات العميل مع بنوك أخرى بخلاف بنك التنمية والإئتمان الزراعى وكذلك الجهات الأخرى مثل (الجمارك - الضرائب - التأمينات) .
- ظروف العميل الإجتماعية وغير الإجتماعية كالسفر أو التواجد داخل الدولة ، يزاول نشاطه أم ممنوع لسبب أو لأخر.

١١- انتقاء العاملين فى مجال الإئتمان بدقة بالغة ومعايير خاصة بحيث يتصف بالسمعة الطيبة والخبرة الواسعة والنظرة الثاقبة والنزاهة والأمانة والتريث فى الحكم على الأمور ، مع استمرار تدريبهم ورفع كفاءتهم الإدارية والمالية خاصة الإئتمانية.

١٢- إن الإستشعار المبكر للتعثر يأتى من المتابعة الدقيقة واللصيقة بعد منح الإئتمان حفاظا على مال البنك ، حيث يتسم بنك التنمية والإئتمان الزراعى بالقرب من عملائه.

الدراسات المستقبلية:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التعثر لعملاء بنك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظة الدقهلية ، من وجهة نظر البنك.

- ولكى تستكمل هذه الدراسة من مختلف جوانبها فإن تناولها من وجهة نظر العملاء المتعثرين ، يجعل عملية المقارنة ذات معنى ودلالة ، ولذلك نوصى بدراسة تغطى ذلك.
- يضاف إلى ما سبق إمكانية إجراء دراسة لتقييم الحلول التى قدمت لعلاج هذه الظاهرة .
- يمكن إجراء دراسة مقارنة لأسباب التعثر المالى لعملاء البنوك المتخصصة وعملاء البنوك التجارية .

الهـــوامـــش

١- د. محسن أحمد الخضيرى ، الديون المتعثرة : الظاهرة – الأسباب والعـــلاج ، ايتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢- د. نظير رياض محمد ، معوقات الإستثمار فى قطاع الأثاث بمحافظة دميـاط – مؤتمر أفاق الإستثمار فى محافظة دمياط ، أكاديمية السادات للعلوم الإداريـــة ، ديسمبر ١٩٩٧، ص ٢-٣.

٣- راجع فى ذلك:

- Sharma , L & Mahgian , V.,Early Warning Indicators of Business Failure, Journal of Marketing , 1980, pp.80-89.
- Moyer , R. & Others, Financial Management , West Publishing Company , 4 th.ed, 1990.

٤- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، النشرة الدورية ، العـــدد الثـــامن ، ٢٠٠١.

٥- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، الميزانية العمومية ، ٢٠٠٢.

٦- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، النشرة الدورية ، العـــدد الثـــانى ، ٢٠٠٢.

٧- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى ، سجلات شئون العاملين ، ٢٠٠٢.

٨- Douglas, S.P.,and Craig, C.S., Advances in Marketing , Volume 9 No. 4 , December, 1992, pp.291-318.

٩- The World Bank Private Sector Development in Egypt : The Status and The challenges , 1994, p.A-1.

١٠-مقابلة شخصية مع رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظة الدقهلية للاستفسار عن هذه الفترات ، أوضح أن البنك عالج حالات التعثر فـــى الآونة الأخيرة على دفعات وليس على سنوات ، والدفعـــات هـــى (١٩٩٠ ، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢)، حيث قام بجدولة ديون العملاء المتعثرين فى كـل مرحلة لمدة عشر سنوات .

١١-بنك التنمية والإئتمان الزراعى ، إدارة الإئتمان ، ٢٠٠٢.

١٢-بنك التنمية والإئتمان الزراعى ،النشرة الدورية ، العدد الأول ، ٢٠٠٢.

١٣-بنك التنمية والإئتمان الزراعى ، شرق الدلتا – المكتب الفنى.

١٤-راجع فى ذلك:

- د. نجد خميس حميدة ، هيكل تمويل الشركات : دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول حديثة العهد ومصر فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ١، مارس ١٩٩٥، ص ٢٩٧- ٣٦٥.
- هالة محمد لبيب محمد عبد الوهاب عنبه ، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة فى جمهورية مصر العربية ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٣٢.

١٥-السيد عبد العال على متولى جمعه ، تسويق خدمة التسهيلات الإئتمانية بالبنوك التجارية فى مصر ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٦، ص ٧-١٠.

١٦-د. على عبد العليم عبد الحميد ، مدخل محاسبى لتشخيص وعلاج الأسباب طويلة الأجل لخلل هيكل رأس المال فى وحدات القطاع العام الصناعى : دراسة ميدانية ، أفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ع١ ، يناير ١٩٨٩، ص ٢٣٨-٢٧٦.

١٧-راجع فى ذلك :

- حسن يوسف حسن محمد ، تقييم الهياكل المالية فى شركات القطاع العام الصناعية : دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية فى محافظة الإسكندرية ، بحث مقدم للحصول على درجة الزمالة فى العلوم الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، والمعهد القومى للإدارة العليا ، الدراسات العليا، ص ٥-١٠.
- Castanias ,R.,.Bankruptcy Risk and Optimal Capital Structure, Journal of Finance , Dec.,1983,pp.17-35.

١٨-د. نبيل عبد السلام شاكر، مدخل مقترح لإصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام الصناعى : دراسة تطبيقية على شركات قطاع الأعمال العام لصناعة الغزل والنسيج ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع٢ ، ١٩٩٢، ص ٦٤٩-٦٦٢.

١٩-د. ناجى نجيب يوسف ، إصلاح الشركات المتعثرة فى مصر ...كيف ؟ مدخل محاسبى ، مجلة الإدارة ، ع٢، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٢١-٣٤.

٢٠-Lopucki, L.,M.," the Debtor in Full control – Systems Failure under Chapter 11 of the Bankruptcy Code." , American Bankruptcy Law Journal, Vol.57, 1983,pp.99-126.

٢١-راجع فى ذلك :

- عبد الرحمن أحمد محمد سليم ، القياس والتنبؤ بعوامل الفشل المالى والإدارى فى وحدات القطاع العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة : فرع بنى سويف ، ١٩٩٢، ص ١٥-١٨.
- Sharma, L.and Mahajan V., Op.Cit , N. 80-89

٢٢-د. منير إبراهيم صالح هندى، التنبؤ بالإفلاس الفنى للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام فى مصر ، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، ع٢ ، ١٩٩١، ص ٥٩-١٢٥.

٢٣-نقلا عن :

- Cornelius , J., Victor E., Clyde P., Discriminating between Reorganized and Liquidated Firms in Bankruptcy ," the Accounting Review , Vol. LX1, No.2,April,1986,p.249.

راجع أيضا:

- Gentry ,J., and Others , Classifying Bankrupt Firms with Fund Flow Component , Journal of Accounting Research , Spring , 1985, pp.146-160.

٢٤-Cromi , Stanly ," the problems Experienced by Yong Firms ", International Small Business Journal Vol.9,No.3,1991,pp.34-61.

٢٥- راجع فى ذلك :

- Braker, Jeffrey S., and John N. Person " Planning and Financial Performance of small , Nature Firms " , Strategic Management Journal , 1986, Vol.7,pp.503-520.
- Patrick Hutchinson, " Small Enter price : Finance Owner Ship and Control ,IJMR,Vol.1,No.3,1999,pp.393-395.

٢٦-راجع فى ذلك:

- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، الإستراتيجيات التسويقية للمشروعات الصغيرة بمحافظة الدقهلية ، المؤتمر السنوى السادس عشر ، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة فى الوطن العربى ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، أبريل ٢٠٠٠، ص ١-٥٦.
- فاتن إبراهيم مزروع ، تقييم تجربة غرس المهارات المحاسبية والتسويقية للخريجين لإدارة المشروعات الصغيرة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ع١ ، ٢٠٠٢، ص ٢١٢-٢٦٦.

٢٧-د. سعد عبد الحميد مطاوع ، فشل المشروعات الصغيرة : الأسباب وطرق العلاج ، المؤتمر السنوى السادس عشر ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، أبريل ، ٢٠٠٠، ص ١-٢٨.

٢٨-د. عبدالنبى محمود جاد عبد الرحمن ، دور مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى فى بناء الكوادر البشرية للمشروعات الصغيرة ، المؤتمر السنوى السادس عشر ، كلية التجارة ، جامعة المنصوره ، أبريل ٢٠٠٠، ص ١٨-٢٠.

٢٩- Hong, S., C.," A Bankruptcy outcome: Model and Empirical test " , Working Paper , (University of California Berkeley), March 1983.

٣٠- Khanna , N. and Poulsen , A.B., Managers of financially Distressed firms : villains or scape goats ? The Journal of finanace , Vol. L, No. 3 , Jully, 1995 , pp. 919-939 .

٣١- James , C., Bank Debt Restructuring and the composition of Exchange offers in Financial Distress, The Journal of finance , Vol. LI, No. 2 , 1996 , pp. 711-727 .

٣٢- Gilsom , S.C., and Vetsuypens , M.R., CEO Compensation in financially Distressed firms : An Emprical Analysis , The Journal of finance , Vol. XL VIII, No. 2 , 1993, pp. 425-457.

٣٣- مقابلة شخصية مع رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي ، حول تواريخ حالات التعثر للمراجل الأربعة (١٩٩٠-١٩٩٤-٢٠٠٠-٢٠٠٢) .

٣٤- يضع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، أرقام مالية كهدف للإقراض للعملاء على مستوي كل فرع وتتوقف عملية التحفيز للعاملين على الوصول إلى هذا المستهدف ، وذلك لتسهيل عملية الإقراض .

٣٥- ملحق رقم (٢) الجزء الخاص باختيار كليموجروف – سميرنوف) .

ملحق رقم (١)

قائمة الاستقصاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل / .....

تحية طيبة وبعد ...،

تعد ظاهرة التعثر المالى أحد أهم الأسباب وأخطرها على نقص الأموال وسوء استخدامها وإدارتها ، الأمر الذى ينعكس سلبا على أداء البنوك والوحدات والأفراد المتعاملة معه ، ويؤثر على هدف بنك التنمية والإئتمان الزراعى.

وتبدأ ظاهرة التعثر المالى فى أضيق علاقة بين البنك والعميل ومع تزايد حدة الظاهرة تتعدد أطراف العلاقة لتشمل جهات أخرى عديدة سواء بوجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة مما يؤثر سلبا على الإقتصاد القومى.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على الإقتصاد القومى فى نهاية الأمر فإن المنطق يدفعنا لدراسة هذه الظاهرة فى بداية الأمر وهى مع بداية تكوين العلاقة بين البنك والعميل.

والباحث إذ يتقدم لكم سلفا بعظيم شكره ووافر امتنانه على تعاونكم الصادق بخبراتكم وأرائكم السديدة حول هذه الظاهرة يؤكد أن جميع البيانات والمعلومات والآراء الواردة بالقائمة لأغراض البحث العلمى فقط دون ذكر لآية بيانات شخصية (سواء للعميل أو للعاملين) ، وحتى الآراء الشخصية فهى موضع سرية مطلقة ولأغراض البحث والتحليل فقط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

الباحث

س١ : هل لديك مفهوم محدد للتعثر ؟

نعم ☐ لا ☐

س٢ : ما المقصود بهذا المفهوم ؟

الديون المستحقة ☐ الديون المشكوك فى تحصيلها ☐

الديون الراكدة ☐ أخرى تذكر..... ☐

س٣ : ماهى العوامل المؤثرة فى القرار الإئتمانى ؟ مع ترتيبها حسب الأهمية .

عوامل خاصة بالعميل. ☐

عوامل خاصة بالبنك. ☐

عوامل خاصة بالمشروع. ☐

عوامل خاصة بالتسهيلات الائتمانية. ☐

عوامل خاصة بالبيئة. ☐

س٤: ماهى المتغيرات التى تؤخذ فى الحسبان عند منح الإئتمان ؟

العبارة	تؤخذ دائما	تؤخذ غالبا	تؤخذ أحيانا	تؤخذ نادرا	لا تؤخذ
أولا : متغيرات خاصة بالعميل :					
١/١/٤- سمعة وشخصية العميل وشهرته.					
١/٢/٤- المركز المالى للعميل .					
١/٣/٤- المركز الإدارى للعميل.					
١/٤/٤- الضمانات والرهونات المقدمة.					
١/٥/٤- التزام العميل وسلوكه السابق.					
١/٦/٤- أخرى تذكر :					
ثانيا : متغيرات خاصة بالبنك :					
١/١/٤- حجم السيولة بالبنك.					
١/٢/٤- سياسات البنك .					

العبـــــــارة	تؤخذ دائما	تؤخذ غالبا	تؤخذ أحيانا	تؤخذ نادرا	لا تؤخذ
١/٣/٤- المركز المالى للبنك.					
١/٤/٤- هـدف البـــــنك.					
١/٥/٤- اتجاهات البنـــك.					
١/٦/٤- أخرى تذكر :					
.....					
ثالثا : متغيرات خاصة بالمشروع :					
١/١/٤- طبيـــعة المشـــروع.					
١/٢/٤- درجـــة المخاطـــرة.					
١/٣/٤- حجم المنافسة فى السوق.					
١/٤/٤- حجـــم المشـــروع.					
١/٥/٤- معدل العائد المتوقـــع.					
١/٦/٤- أخرى تذكر :					
.....					
رابعا : متغيرات خاصة بالتسهيل ذاته :					
١/١/٤- مدة الإئتمان .					
١/٢/٤- الغرض من الإئتمان.					
١/٣/٤- مصدر سداد الإئتمان.					
١/٤/٤- طريقة سداد الإئتمان.					
١/٥/٤- حجم الإئتمان.					
١/٦/٤- أخرى تذكر :					
.....					
.....					

س٥ : ماهى المسببات أو التصرفات التى يمكن أن تؤدى إلى حدوث التعثر ؟

- ☐ استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له.
- ☐ استخدام القرض القصير فى تمويل طويل الأجل .
- ☐ عدم التناسب بين حجم القرض وحجم رأس المال.
- ☐ صورية وقصور دراسة الجدوى المقدمة.
- ☐ التأخر فى سداد الأقساط والالتزامات .
- ☐ كفالة العميل المقترض لعملاء آخرين.
- ☐ توسع العمل فى البيع الآجل / بالائتمان.
- ☐ السلوكيات غير الاقتصادية للعميل .

أخرى تذكر:

- ☐ .....
- ☐ .....

س٦ : من هو الطرف المتسبب فى ظاهرة التعثر مع الترتيب ؟

- ☐ العميل
- ☐ البنك
- ☐ المشروع
- ☐ الظروف البيئية

أطراف أخرى تذكر:

- ☐ .....
- ☐ .....

س٧ : إذا كان العميل سببا فى التعثر فما سبب ذلك مع تحديد درجة الموافقة ؟

العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق لحد معين	موافق	غير موافق لحد ما	غير موافق تماما
• حداثة خبرة العميل فى هذا المجال.					
• استخدام القرض فى غير الغرض المخصص له.					
• سوء إدارة العميل.					
• الإعتماد الكلى على الاقتراض.					
• ممارسة أنشطة غير مدروسة.					
• وفاة العميل صاحب الخبرة وغياب الخلف.					
• خلط العميل بين حساباته الخاصة وحسابات المشروع.					
• فقدان العميل لبعض أسواقه.					
• تخاصم وانفصال الشركاء.					
• توسع العميل فى الاقتراض من أكثر من بنك.					
• تقديم العميل بيانات خاطئة للبنك.					
• عدم التزام العميل بتوجيهات البنك.					
• تضخم نفقات العميل الخاصة.					
• تلاعب العميل والمراوغة فى التعامل مع البنك.					
• توسع العميل فى البيع الآجل .					
• أخرى تذكر:					

س٨ : إذا كان البنك سبباً فى التعثر فما هى الأسباب وراء ذلك مع تحديد درجة الموافقة ؟

العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق لحد معين	موافق	غير موافق لحد ما	غير موافق تماماً
• المبالغة فى تقييم (تثمين) الأصول المقدمة كضمان.					
• عدم الإلتزام بتطبيق الشروط الواجب توافرها فى الأصول المقدمة كضمان.					
• عدم التفتيش والتقييم الدورى للأصول المقدمة كضمان.					
• عدم التأمين ضد المخاطر التى تتعرض لها الأصول المقدمة كضمان.					
• التهاون مع العملاء فى استخدام الأصول المقدمة كضمان (كالبضائع).					
• ازدواجية الضمان لأكثر من فرد فى آن واحد.					
• تبادل التغطية (تبادل الضمانات) بين العملاء فى مواجهة البنك.					
• رعونة وعدم نزاهة بعض القائمين على العمل الإئتمانى.					
• صورية الدراسات الإئتمانية من جانب البنك.					
• عدم التأكد من صحة سلامة المستندات المقدمة من العميل .					
• مجاملة العميل بمنحه تسهيلات ائتمانية أكثر من حاجة نشاطه.					
• تحويل الدين القصير إلى دين دائم بتجديد القرض لعدم القدرة على السداد.					

العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق لحد معين	موافق	غير موافق لحد ما	غير موافق تماما
• عدم المتابعة الميدانية للتسهيلات الإئتمانية المقدمة.					
• السماح لعميل باستخدام جزء من القرض قبل استيفاء الشروط والمستندات المطلوبة.					
• تركيز الإئتمان المقدم قطاع معين أو نشاط معين أو منطقة معينة دون سواهم.					
• التوسع فى إقراض المشروعات مرتفعة المخاطرة.					
• قبول دراسات الجدوى الصورية والتى لا تعتمد على أسس علمية سليمة.					
• نقص خبرة بعض القيادات التنفيذية من أصحاب المؤهلات المتوسطة.					
• وضع العلاقات مع العميل وسمعته فى مرتبة أولى من نتائج الدراسات الائتمانية.					
• أخرى تذكر:					

س ٩: إذا كانت طبيعة المشروع سببا فى التعثر فلما يرجع ذلك مع تحديد درجة الموافقة ؟

العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق لحد معين	موافق	غير موافق لحد ما	غير موافق تماما
• نقص عنصر أو بعض عناصر تشغيل المشروع.					
• نقص الطلب على منتجات المشروع الممول بالقرض .					
• اشتداد المنافسة وتفوق المنافسين فى الكثير من الجوانب.					
• ارتفاع درجة المخاطرة فى المشروع الممول.					
• الإنتاج على نطاق ضيق وعدم الإستفادة من الإنتاج الكبير.					
• ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق والتمويل.					
• عدم مناسبة سياسات التسويق وعدم مسايرتها للبيئة التنافسية.					
• التوسع فى البيع بالائتمان .					
• عدم التخطيط المسبق والمدروس لمصادر توريد المواد الخام.					
• عدم التخطيط المسبق والمدروس لأسواق تصريف المنتجات.					
• عدم تلبية المنتجات لرغبات العملاء وحاجاتهم.					
• استخدام مستوى تكنولوجي غير مناسب .					
• أخرى تذكر :					

س١٠: إذا كانت البيئة سببا في التعثر فلما يرجع ذلك مع تحديد درجة الموافقة ؟

العبـــــــارة	موافق بشدة	موافق لحد معين	موافق	غير موافق لحد ما	غير موافق تماما
• الكساد.					
• شدة المنافسة.					
• عدم ملائمة البيئة للمشروع.					
• ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات.					
• ارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات.					
• ضيق السوق المحلي وصعوبة التصدير.					
• التدخل الحكومي في سياسات التسعير.					
• ارتفاع معدلات التضخم.					
• نقص العملات الصعبة.					
• ارتفاع معدلات الفائدة.					
• تعقد الإجراءات الإدارية.					
• تعدد الجهات الرقابية على المشروع					
• أخرى تذكر:					
.....					
.....					
.....					
.....					
.....					

س١١: ما هي الحلول التي يقدمها البنك لحالات التعثر؟

الإسقاط الجزئي للمديونية.	☐
الإسقاط الكلي للمديونية.	☐
إعادة جدولة الدين.	☐
تجديد فترات السماح.	☐
دعم العميل فنيا.	☐
دعم العميل اقتصاديا.	☐
تخفيف شروط السداد.	☐
أخرى تذكر :.....	☐

س١٢: ما هي المتغيرات التي تؤخذ في الحسبان عند اختيار الحل المناسب؟

المتغيـــــــــر	تؤخذ	لا تؤخذ
▪فردية أو جماعية الظاهرة		
▪الظاهرة مؤقتة أم مزمنة		
▪الظاهرة حقيقية أم وهمية		
▪الظاهرة موسمية أم مبنوية		
▪طبيعة العميل وسجله السابق		
▪الوضع الاجتماعي للعميل		
▪الحالة الاقتصادية العامة		
▪المركز المالي والإداري للبنك		
▪الأسباب المؤدية للتعثر		
▪حجم الديون المتعثر فيها		
▪أخرى تذكر :		
.....		
.....		

س١٣: ما هى أرائك ومقترحاتك لمواجهة ظاهرة التعثر ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مع وافر الشكر والتقدير لحسن تعاونكم فى مجال البحث العلمى ...،

الباحث